تحقيقات أكتوبر

فيلا الأقصر وشارع نوف وبيت المفتى دليل على خلل المنظومة الإدارية:

أحفاد الباشوات هدموا الفيلات!

من زاوية شديدة الضيق ينظر «أحفاد الباشوات» إلى الفيلات التى ورثوها عن أجدادهم حينما يقومون بهدمها وإقامة عمارات سكنية ضخمة مكانها، حيث يطمسون عن عمد الهوية المعمارية لمصر وأحيائها العتيقة.. ويزيدون من الضغوط والأحمال على شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحى!

الحقيقة أن فيروس هدم الفيلات توسع فى الانتشار ليصيب مصر الجديدة بعد أن قضى على فيلات منطقة المهندسين وأحل مكانها أبراجاً سكنية وإدارية شاهقة، حيث شهد شارع محيى الدين أبو العز أكبر عملية هدم وبناء للفيلات ويمكن القول بأن كل الفيلات تقريباً تم هدمها فى حين تأتى شوارع شهاب ولبنان والبطل أحمد عبد العزيز فى المرتبة الثانية من حيث عدد الفيلات المهدَّمة.. هذا بخلاف حى الدقى الذى يشهد العديد من عمليات الهدم المنظمة.

أما أبرز الفيلات التى دار حول هدمها جدل فى محافظة الجيزة هى الفيلا رقم ٦ (بشارع أبو نوف) وفيلا أخرى بشارع (أحمد نسيم) والتى أثار هدمهما جدلاً حيث أكد سمير غريب رئيس هيئة التنسيق الحضارى أن هناك مخططا لمحو الطابع التراثى والأثرى للعاصمة.

وقال إن قصة هذه الفيلا بالتحديد بدأت منذ أكثر من شهر عندما قدم مهندس الهيئة تقريراً عاجلاً يؤكد من خلاله عدم جواز هدم هذه الفيلا. وقد رفع خطاباً عاجلاً للواء سيد عبد العزيز محافظ الجيزة يوضح فيه عدم جواز الهدم لأن فيلا (أبو نوف) مسجلة لدى الهيئة لمرور أكثر من ٦٠ عاماً على بنائها، كما أنها مصممة بتراث «الأرت ديكو» وهو أحد الأشكال المعمارية المميزة ورغم هذا هُدمت الفيلا ثم من بعدها فيلا شارع (نسيم).. هذا فى الوقت الذى أخلى فيه محافظ الجيزة

جمال رائف

مسئوليته عن هدم الفيلات. قال: إن قانون الهدم المعمول به حالياً وافق عليه من قبل مجلس الشورى وهو قانون تنظيم هدم المبانى القديمة مع التركيز على الحفاظ على التراث المعمارى والحكومة اتخذت عدة إجراءات تشريعية فى الفترة الماضية من شأنها الحفاظ على الثروة العقارية.

وأردف المحافظ قائلاً: توجد لجنة من شأنها إقرار ما إذا كان هذا المبنى أثراً أم لا؟! وفى حالة ما إذا كان أثرا يتم استصدار قرار بعدم الهدم نهائياً. كما أن القانون يضع ضوابط لتنظيم هدم الفيلات التى مر على إنشائها أكثر من ٤٠ عاماً، كما شدد القانون على إلزام المُلاّك بإعادة الشىء إلى أصله لضمان عدم لجوء المُلاّك للتحايل على الهدم.

مصر الجديدة

وانتقلت فوضى الهدم من الجيزة إلى القاهرة وما أثير من الجدل حول بيت المفتى بالدرب الأحمر دليل على ذلك. وقد أشارت (أكتوبر) منذ فترة إلى هذا الموضوع فى محاولة منها لإنقاذ البيت من الهدم، لكن أحفاد مفتى مصر والسودان قرروا الهدم بعد موافقة الحى دون انعقاد لجنة الآثار.

ويشهد حى مصر الجديدة بالتحديد الآن توسعاً ملحوظاً فى عمليات هدم الفيلات، حيث تشهد شوارع الثورة والشهيد أسحق يعقوب والشهيد أحمد وصفى وجمال نوح وشارع الشهيد عبد المنعم حافظ والذى شهد أكثر حالات الهدم فى المبانى أرقام ١- ٢- ١٥- ٣٧- ٤٢- ٤٦.

اللواء عادل طه رئيس حى مصر الجديدة قال: القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ هو المنظم لعمليات الهدم الخاصة بالفيلات وهذا ما يلجأ إليه طالبو الهدم حيث يتقدم الواحد منهم بطلب يعرض على لجنة مختصرة مكونة من كبار المهندسين المعماريين وبعض أساتذة الآثار وأساتذة من كلية الفنون الجميلة وتدرس هذه اللجنة الموضوع وعندما

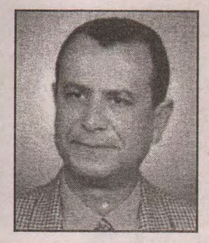

اللواء عادل طه

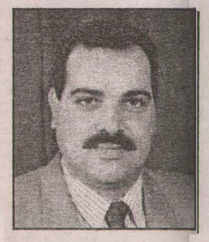

هشام محمود

□ اللواء عادل طه: **القانون هو المنظم.. والمحليات بريئة من تهمة الهدم**

□ د. محمد عبد الباقى: **كارثة إزالة الفيلات بدأت منذ ١٥ سنة**

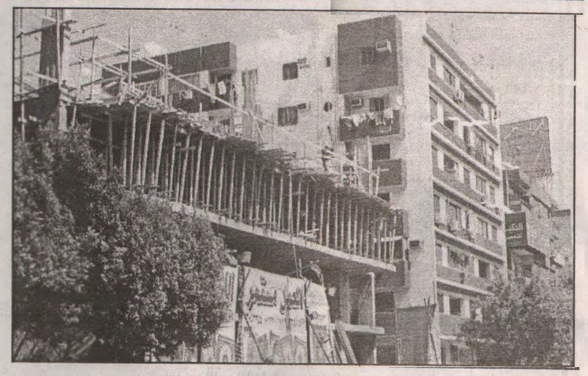

يتبين لها أن المبنى لا يخضع لهيئة الآثار ولم يكن تسكنه إحدى الشخصيات التاريخية البارزة يتم إخراج المبنى بعيداً عن نطاق لجنة الحظر، مما يسمح بهدمه.. وبعد ذلك يعرض القرار على المحافظ لأنه صاحب القرار الأخير.

وأضاف: وهذا يوضح أننا ننفذ القانون ودورنا يتلخص فى تنفيذ الإجراءات الورقية والميزانية وليس للحى الصلاحية فى الموافقة أو عدم الموافقة على هدم أى مبنى.

وفيما يخص المرافق وعدم استيعابها للأبراج السكنية التى تحل محل الفيلات فنحن نطلب من المتقدم للحصول على رخصة البناء أن يحصل على موافقة شركات الكهرباء والصرف والمياه حتى تقوم هذه الشركات بعمل اللازم من تهيئة شبكاتها لاستيعاب الأعداد الجديدة من الوحدات السكنية، كما أننا نشدد ونشترط وجود جراج خاص لكل وحدة وهذا حرصاً على استيعاب الكثافة السكانية الجديدة.

التراث المعمارى

ويضيف المهندس محمد أبو زيد مدير عام الإسكان بحى مصر الجديدة: لا يتم هدم أى مبنى يتبين أنه أثر أو ضمن التراث المعمارى، حيث إن لجنة الحفاظ على التراث المعمارى تضم محافظ القاهرة ولا يتم التصريح بالإزالة إلا بعد معاينة من قبل هذه اللجنة ودراسة العقار من حيث الأهمية العمرانية.

ويضيف د. محمد عبد الباقى أستاذ التخطيط بهندسة عين شمس أن كارثة هدم الفيلات فى المناطق القديمة والتحايل على القانون وإنشاء أبراج سكنية تبدأ أحداثها منذ أكثر من (١٥) عاماً حيث شكلت لجان من كل من محافظة القاهرة ووزارة الإسكان ووزارة الثقافة وكل لجنة وضعت المعايير والضوابط لتصنيف المبانى الواجب المحافظة عليها سواء كانت ذات قيمة تاريخية أو أثرية أو لها صفة خاصة مثل أن تكون شهدت حدثاً تاريخياً وللأسف فإن كل هذه اللجان اجتمعت وانفضت دون أن تتحول قراراتها لواقع وتشكيل هذه اللجان من قبل جهات حكومية مختلفة يتم عن أن إدارة عمران مصر غير واضحة المعالم حيث التخبط فى اتخاذ القرارات حيث انعدام التنسيق بين الجهات المسئولة.

ونتيجة الضعف الإدارى استغل المستثمرون والتجار ثغرات فى قوانين البناء للتحايل ساعدهم فى ذلك وجود الفساد الإدارى فى بعض أجهزة الحكم المحلى.. خاصة فى الجهات المسئولة عن التراخيص ويتم فى غفلة من الزمن إصدار قرارات الإزالة للفيلات وتحل مكانها الأبراج وهذه الظاهرة تشوه العمران المصرى وتفقد الوطن ذاكرته.

وقال: تلك الأبراج تزيد من الأحمال على شبكات المرافق مثل المياه والصرف الصحى والكهرباء حيث صممت شبكاتها على أحمال أقل بكثير مما سيؤدى لقصور فى تلك الخدمات على المدى القريب.

هذا بالإضافة إلى زيادة معدلات التزاحم والأمراض الاجتماعية الناجمة عن ذلك، وأيضاً بخلاف الضرر البيئى الذى ستحدثه زيادة الكتلة السكانية فى هذه المناطق.

هذا فى حين فشلت الدولة فى إصدار قوانين للحفاظ والحد من التشوه العمرانى والمأمول أن يقوم جهاز التنسيق الحضارى بدور أكثر إيجابية، فهذه الجهة هى المنوط بها الحفاظ على التخطيط العمرانى. والملاحظ مؤخراً أن هذا الجهاز دخل صراعاً شديداً مع أجهزة الدولة المختلفة بسبب محاولته لضبط عمران مصر والحد من التشوهات العمرانية التى تشهدها العاصمة.

قانون صريح

بينما يضيف هشام محمود المحامى أن القانون ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ صريح. حيث أعطى الحق لمالك العقار فى هدمه وذلك بعد أن يعرض على اللجنة المختصة والتى تقرر إذ كان المبنى ضمن الآثار أو يحمل طرازاً معمارياً مميزاً وهذه هى الحجة التى يتخذها مُلاّك هذه الفيلات حيث يقومون بالهدم والبناء من جديد.. وبالتالى الاتهامات الموجهة للأحياء حمَّلتها وحدها المسئولية حيث إن القانون الذى صدر بعد موافقة مجلس الشعب هو المسئول الأول عن فوضى الهدم والإزالة حيث إن القانون لم يضع ضوابط صريحة!

وكل هذا لا يعفى مسئولى الأحياء من القيام بواجبهم فى الحفاظ على التراث المعمارى والحضارى لمصر.

وقال: هذه واقعة شهدتها الكثير من الفيلات أشهرها فيلا الأقصر والتى دخلت ضمن الفيلات المحظور هدمها بعد أن قررت هذا اللجنة المختصة ومع ذلك تم الهدم وهو ما يشير إلى الفساد فى المحليات.

وقال: إن عقوبة الحبس بالقانون عقوبة جوازية وهذا ما يجعل القانون هشاً وضعيفاً فى ردع المخالفات وأعطى المجال للتجار والمقاولين ليفعلوا ما يريدون من مخالفات من خلال الثغرات الموجودة بالقانون. حيث إن الأمر يبدو قانونياً من حيث الإجراءات والأوراق التى تطابق القانون.

تبرير غير معقول

ويبرر أحد المقاولين ما يرتكبه فى حق التراث العمارى قائلاً: المواطنون الذين يشتكون من هدم الفيلات ينظرون إلى نصف الكوب الفارغ حيث إن عمليات هدم الفيلات تعد نوعاً من أنواع التوسع العمرانى الرأسى حيث إنه لا مجال للتوسع العمرانى الأفقى، وهو ما يجعل من عمليات البناء الجديدة فرصة لحل جزء من أزمة الإسكان ويفتح المجال أمام الكثير من الناس للإسكان وافتتاح مشروعات وبالتالى الفائدة أكثر من الضرر، فمن الممكن التغلب على عواقب التحميل الزائد على شبكات الكهرباء والمياه والصرف سواء بتطويرها أو بشبكات جديدة تستوعب الضغوط والأحمال الجديدة، أما معظم الذين يتقدمون بشكاوى فشكواهم تحمل نوعاً من الأنانية ولا تنظر للصالح العام.. حيث إن عدد السكان فى تزايد مما يستلزم بناء وحدات جديدة تستوعب الزيادة.

أما عن الاتهامات الموجهة لمُلاّك الفيلات والمقاولين بالتلاعب لاستصدار قرارات الإزالة والبناء فيقول: نحن نعمل وفق أحكام القانون ومن المستحيل أن تكون كافة الإنشاءات الجديدة فى القاهرة والجيزة مخالفة لقانون البناء، خاصة بعد إلغاء قرار الحاكم العسكرى بمنع الهدم وصدور القانون الجديد للبناء الموحد.

تعالوا نتحاسب..

مخابرات أمريكا أقوى أم الصحافة البريطانية؟!

من أسابيع كشفت السلطات فى الجزائر: أن رجل مخابرات أمريكياً من الذين يعملون بالسفارة الأمريكية فى «الجزائر» قد اغتصب أربع فتيات جزائريات بطريقة غريبة.. وأنه تمكن من الهرب بعد أن اكتشف أمره.. وعاد إلى بلاده بالولايات المتحدة الأمريكية!

اعترفت المخابرات الأمريكية فى «واشنطن» بالجريمة التى ارتكبها هذا العميل- أو ضابط المخابرات- ولكنها رفضت أن تكشف عن اسمه.. غير أن صحيفة بريطانية تصدر فى لندن اهتمت بالموضوع جدا وتمكنت من معرفة اسمه. بل أضافت حقائق غريب وعجيبة ومذهلة وهى: أن هذا «العميل الأمريكى ضابط برتبة عقيد واسمه أندرو وارن.. وأنه كان يعمل بالسفارة الأمريكية فى مصر قبل نقله إلى الجزائر.. وأنه يتكلم اللغة العربية بطلاقة- والأغرب من ذلك- أنه يحفظ القرآن الكريم.

وكشفت الصحيفة البريطانية أيضا: أنه كان يوهم كل «امرأة» يتعرف عليها بأنه «مسلم» ثم يدعوها إلى العشاء فى منزله ويعرف منها أسرارا كثيرة.. ثم يقدم إليها مشروبا يزعم أنه حلال وطيب شرابه.. وبعد أن تشرب «الزبونة» تروح فى غيبوبة طويلة لا تصحو منها إلا فى اليوم التالى حيث تكتشف أنها «عارية تماما» وعلى سرير هذا العميل الحيوان!

للأسف الشديد أن السلطات الجزائرية لم تكتشف تصرفات هذا العميل إلا بعد أن تقدمت أربع سيدات أو فتيات ببلاغات عن هذه الفضائح!

اعترفت المخابرات الأمريكية بالجريمة ولكنها رفضت الكشف عن اسمه.. والتزمت الصمت التام والسرية المطلقة التى تجريها مع هذا الضابط أو العميل!

كما التزمت السلطات الجزائرية الصمت هى الأخرى حول البلاغات التى تقدمت بها الفتيات الجزائريات.

والسؤال الآن الذى يدور حول هذه الفضيحة هو: هل من الضرورى أن يتعلم رجل المخابرات.. فى جميع دول العالم والذين يعملون من داخل السفارات لغة البلد الذى يعملون فيه.. وأن يدعى كل منهم أنه غيّر دينه ليحصل على ما يريد من أسرار؟

وهل من الضرورى أن يكون رجل المخابرات مذبوح الضمير مثل هذا العميل؟.

الذى أعرفه أن هناك تعاوناً وتبادلاً للمعلومات بين أجهزة الأمن العالمية فى معظم دول العالم.. وأن هناك سرية تامة بين هذه الأجهزة وبعضها.. «طيب» من أين حصلت الصحيفة البريطانية- على كل هذه المعلومات عن ضابط المخابرات الأمريكى؟.

هذا هو السؤال المذهل الذى يبحث عن إجابة بين أجهزة المخابرات فى دول العالم.. وهل الصحافة أقوى من المخابرات»؟!

أحمد مصطفى